الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١١
المعقودة يوم الخميس
١٠ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الاولى

الرئيس : السيد بيرك (ايرلندا)

المحتويات

البند ٨٩ من جدول الاعمال : تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.11
22 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56424 ٣١٨٤ذ(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٨٩ من جدول الأعمال : تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع) (A/46/155 ، و A/46/159 ، و A/46/317-S/22823 ، و A/46/336 ، و A/46/344 ، و A/46/505)

١ - السيد شانغ يسوي (الصين) : قال رغم أن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، يعترف بمسؤولية كل بلد عن تنميته الذاتية فإنه يشدد على مسؤولية المجتمع الدولي عن دعم جهود البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة ، بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية لها . وتلزم إجراءات فعالة عاجلة لتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية ، وزيادة التدفقات المالية ومنها المساعدة الإنمائية الرسمية ، وتقليل وإلغاء الممارسات الحمائية ، والتصدي لمشاكل الفقر المدقع وتدهور البيئة .

٢ - ومضى قائلا إن الصين قد أقامت وعززت في السنوات الأخيرة علاقات تعاون مع بلدان كثيرة في مجالات مثل التجارة والعلم والتكنولوجيا . فقد أقيم في بيجينغ في حزيران/يونيه ١٩٩١ بمبادرة من حكومة الصين المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية من أجل تنشيط التعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية . ورأى أن إعلان بيجينغ الوزاري الذي اعتمده المؤتمر مساهمة قيمة في الاستعدادات الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وفي التعاون البيئي الدولي عامة .

٣ - وشاركت الصين باعتبارها بلدا من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في التعاون الاقتصادي الإقليمي وساهمت فيه . وزادت الصين مع السنين مساهمتها المالية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛ كما أن الحكومة الصينية سوف تستضيف في نيسان/ابريل ١٩٩٢ الدورة السابعة والاربعين للجنة .

٤ - وختم كلمته قائلا إن السنوات القليلة المقبلة ستشهد سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات الدولية ، وستدخل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف مرحلتها النهائية . ويأمل وفده أن تكون كل هذه الاحداث مشربة بروح ومبادئ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي .

٥ - السيد إهليرز (أوروغواي) : قال إن بلده اتبع سياسة تكيف لتنشيط النمو : فهو يعمل حاليا على الحد كثيرا من الاختلالات المالية لمكافحة التضخم ، ويراقب الائتمان المحلي ، ويشجع زيادة القدرة التنافسية . كما أن إصدار تشريعات مؤخرا تنظم المشاريع التجارية الحكومية يمهد الطريق أمام اشتراك القطاع الخاص في مجالات كانت قبل ذلك خالصة للدولة . ويجري النظر في التحول الى القطاع سواء جزئيا أو كليا ، وقد يشمل ذلك وضع ضوابط إدارية تكفل جعل مستعملي الخدمات ومستهلكي السلع مستفيدين حقيقيين .

٦ - وأشار الى أن الاتفاقات التي عُقدت مؤخرا ساعدت بلده على الوفاء بالتزامات ديونه الخارجية باخلاص ، رغم التضحيات المفروضة على السكان . لذلك يأمل وفده عدم معاقبة أوروغواي بتخفيض التمويل أو زيادة الشروط .

٧ - وقال إن اشتراك بلده في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي فرصة فريدة وتحد فريد . ولتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي ، صدرت تشريعات لتشجيع تقاطر رأس المال وتحويله دون عائق ، واقيمت شبكة من المناطق الحرة لتنشيط تحويل وإعادة تصدير السلع الممنوعة . كما أن تخفيض الرسوم الجمركية مستمر . ويتولى أعضاء السوق المشتركة للمخروط الجنوبي مع بوليفيا تشجيع تنمية مجرى أوروغواي - بارانا المائي على خير وجه . وهذه الجهود تشجع اشتراك القطاع الخاص في تعمير وصيانة الهياكل الاساسية وإتاحة الخدمات وتدفع قدماً تنمية التجارة داخل هذا الإقليم الفرعي ومع باقي العالم .

٨ - وأضاف قائلا إن بلده يضع أقصى الاهمية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي ينبغي أن تخرج بمجموعة واضحة من القواعد التي تتيح لأوروغواي أن تستفيد على خير وجه ممكن من مزاياها المقارنة وقدرتها على المنافسة والإبداع لصالح النمو والتنمية . فالمزارعون في براغواي عاجزون عن المنافسة عندما تدفع البلدان المتقدمة النمو إعانات هائلة لمزارعيها - وهي إعانات تندد هذه البلدان ذاتها بوجودها في أحوال أخرى مشابهة . ومن الحتمي أن تتمسك جميع البلدان ، لا سيما البلدان المتقدمة النمو ، بالتزامات المجتمع الدولي في إعلان بونتا ديل إستي الوزاري ، والإعلانات النابعة من اجتماعي مونتريال وبروكسل الوزاريين اللذين اقامهما الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "الغات" ، والإعلانات التي أصدرتها مؤتمرات القمة الاقتصادية لمجموعة الدول الصناعية السبع ، والإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي .

(السيد إهليرز ، أوروغواي)

٩ - وختم كلمته قائلا إنه في حين أن بلده يدرك أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أساسيان لاية تنمية وطنية حقيقية ، فالعلاقة بينهما ليست سببية مباشرة ، لذلك ليس مقبولا أن يكون منح المساعدة الإنمائية مشروطا بطبيعة النظام السياسي لاي بلد . فالبلدان النامية تحتاج الى موارد البلدان المتقدمة النمو وتكنولوجياتها وأسواقها بشروط واضحة وعادلة ومنصفة . ووفده يؤيد بحماس اقتراح الامين العام لعقد مؤتمر دولي للتمويل الإنمائي .

١٠ - السيد آية شعلال (الجزائر) : قال إن وفده يؤيد تمام الآراء التي أبداها ممثل غانا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين في الاجتماع العاشر للجنة . ووجه الانظار الى الفقرة ١٢ من الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وقال إن وفده يضع أهمية خاصة لاهداف ذات أولوية جاءت في تلك الوثيقة وهي : ايجاد حل باكر ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ؛ ووقف التحويل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ؛ وخلق تدفقات مالية جديدة للبلدان النامية بشروط مواتية ؛ وتنفيذ الالتزام القديم على البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ؛ وتحسين البيئة الاقتصادية الدولية ، وخصوصا بوضع نظام تجاري مفتوح ومنصف يراعي حالة البلدان النامية ومصالحها الخاصة ؛ ودعم جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي للبلدان النامية ؛ وأخيرا دعم جهود البلدان النامية لإيجاد قدرات علمية وتكنولوجية محلية .

١١ - ومع أن البلدان النامية تتقيد بالإعلان باتباعها سياسة اقتصادية جديدة كثيرا ما تكون على حساب استقرارها المحلي ، فإن حالة عدة مناطق من العالم ماتزال مقلقة . ففي افريقيا بالذات ، مازالت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تزداد سوءا ، ويرجع ذلك غالبا إلى عدم احترام المجتمع الدولي لالتزاماته ، وتظهر هذه الحالة من فشل برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وأبدى أمل وفده في أن يكون المجتمع الدولي فعالا في تعبئته للوسائل اللازمة لمساعدة افريقيا خلال التسعينات .

١٢ - ورأى أن تعزيز التعاون الدولي يتوقف أساسا على عزم جميع الدول سياسيا على احترام الالتزامات والسياسات التي أوردها الإعلان واعتمدتها الاستراتيجية الانمائية

(السيد آية شعلال ، الجزائر)

لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع . كما أن الدورة الثامنة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ، ستتيح للمجتمع الدولي فرصا كبرى للاستجابة المواتية إلى الحاجات الملحة للبلدان النامية . وقد حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة أن تزيد من ديمقراطية مؤسساتها وقامت باصلاحات اقتصادية بعيدة المدى ؛ ولذلك فهي عميقة الالتزام بأهداف الإعلان ، وسوف تعمل دون كلل على النهوض بتنفيذ هذا الصك .

١٣ - السيد شاجباي (الهند) : قال إن الإعلان ، خصوصا في فقراته من ٢١ إلى ٣٧ ، إطار للتعاون العاجل والمثمر بين البلدان . وفي حين أن وفده يرحب بالمعلومات الآتية من الدول الاعضاء بشأن التدابير المتخذة فرادى وجماعات لاحترام التزاماتها بمقتضى الإعلان ، فإنه يفضل استعراضا تحليليا لهذه الاجراءات ، ويأمل أن يظهر هذا التقرير في عام ١٩٩٣ .

١٤ - وقال إنه إذ يعترف بأن النمو الاقتصادي يقتضي جهودا وطنية قوية ، فإن بلده أجرى في الاسابيع الأخيرة تغييرات جسيمة في سياسته النقدية والمالية والتجارية والصناعية بهدف إنعاش الانتاج وتشجيع الاستثمار الاجنبي والتجارة وتقليل الاختلالات في المالية العامة ودعم المؤسسات التجارية الخاصة . كما اتخذت الهند عدة خطوات - بتضحية كبيرة منها - لاحترام التزامات ديونها .

١٥ - ومضى قائلا إن دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩١ تعطي صورة كئيبة للاقتصاد العالمي والمساعدات الانمائية في عام ١٩٩١ . فالصلات التي تقام بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية زائفة ، كما تجري محاولات لفرض أنماط معينة من النمو وشروط جديدة للتعاون الدولي . ومع ذلك واضح أن العالم النامي بذل الكثير لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ، ولن يمر وقت طويل قبل أن تدرك البلدان المتقدمة النمو أن التكافل العالمي حيوي الاهمية للعلاقات الاقتصادية المثمرة . وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/46/1) ، أصبح إنعاش الحوار بين الشمال والجنوب عاجلاً أكثر من أي وقت مضى . ورأى أن الإعلان واقتراح الأمين العام بإقامة مؤتمر دولي للتمويل الإنمائي مرحلتان في هذا الحوار ، ويأمل وفده في أن تكون الدورة الحالية للجمعية العامة توجيها سديدا في هذا الشأن .

١٦ - السيد توين (ميانمار) : قال إن البلدان النامية تسلم بأنها مسؤولة أساسا عن نموها وتنميتها ، وأن من الاساسي أن تكون السياسة الوطنية لإدارة الاقتصاد الكلي سليمة . وقد انتقلت ميانمار ذاتها من نظام اقتصادي مخطط مركزيا إلى النظام السوقي ، ووضعت تدابير سياسة بعيدة المدى منها إلغاء ضوابط الاسعار والإعانات ، وتنسيق الضرائب والرسوم الجمركية ، وإعادة تشكيل الأجور والاسعار ، وإدخال نظم في الإدارة المالية ، وإزالة مركزية الضوابط على المؤسسات الاقتصادية للدولة . وقال إن التشريعات التي تسمح بإنشاء مؤسسات مالية للقطاع الخاص تساعد تحويل المدخرات الخاصة الى القطاع الانتاجي . وتسهيلا للتجارة الدولية ، جرى تنسيق اجراءات التصدير والاستيراد ، وتحسين دعم الهياكل الاساسية . كما أمكن تهيئة جو مناسب للاستثمار الاجنبي المباشر بفضل قانون جديد يسمح بأن تكون ملكية الاسهم للاجانب بالكامل . كما يجري تنشيط تنمية القطاع الخاص . وقد أدت اجراءات الحكومة في الاصلاح الاقتصادي إلى زيادة الانتاجية الزراعية ، وارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفاع الصادرات .

١٧ - أما الاصلاحات الاجتماعية والتعليمية فكان منها استعراض المناهج الدراسية والكتب المدرسية ونظام الامتحانات ، ودراسات قطاعية جرت بمساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . كما وضعت خطة صحية جديدة ، وخصصت الحكومة موارد كبيرة للحد من الفقر خصوصا في مناطق الحدود .

١٨ - ومضى قائلا إن ميانمار نشطت وطنيا ودوليا في حماية وحفظ البيئة . فالحكومة تشجع اسلوبا سليما بيئيا يملك مقومات الاستمرار لاستغلال مواردها الوفيرة من الغابات ، كما وافقت مؤخرا على مرحلة ثانية من خطة لإدارة منطقة محمية في الغابات الوطنية بتمويل من البرنامج الانمائي . كذلك يجري توسيع مناطق الغابات المقصورة ، وزراعة غابات جديدة ، وتشجيع إشراك المجتمعات المحلية في ذلك . وشاركت ميانمار أيضا بنشاط في محافل دولية واجتماعات اقليمية تتناول البيئة .

١٩ - وختم كلمته قائلا إنه في حين أن السياسات الوطنية السليمة أساسية للنمو والتنمية في البلدان النامية ، فإن المجتمع الدولي مسؤول عن دعم جهود هذه البلدان بإيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية . ويسعد ميانمار أن تعلم بأمر الاجراءات التي تتخذها أجهزة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ، ولكن الحاسم هنا أن تؤدي البلدان النامية التزاماتها وسياساتها . وتقدر ميانمار كثيرا مختلف المبادرات الواردة في الوثيقة A/46/505 حتى لو كانت لا تلبي سوى جزء صغير من حاجات البلدان النامية .

(السيد توين ، ميانمار)

وختاما رأى أن على المجتمع الدولي أن يتصرف بانسجام لكي يضمن التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان وفي الصكوك الدولية اللاحقة له مثل إعلان باريس ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع .

٣٠ - السيد كيم (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) : قال إنه لاتوجد بوادر تقدم في تنفيذ الاعلان . وفي نفس الوقت ، تتعرض الامكانيات الاقتصادية للبلدان النامية لخطر من جراء تغير الساحة السياسية الدولية ، واتساع الهوة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب . ورأى أن النجاح في تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الاعلان يقتضي إيجاد بيئة عادلة سليمة تكفل استمرار النمو الاقتصادي للبلدان النامية . كما يلزم أن يضع المجتمع الدولي نظاما اقتصاديا دوليا عادلا جديدا ينهي المديونية وانخفاض أسعار السلع الاساسية ، ويزيل الحواجز التجارية . وعلى البلدان المتقدمة النمو ألا تفرض أوجه حظر سياسي على البلدان النامية بدوافع سياسية ، وأن لا تضع شروطا سياسية مسبقة للمعونة الاقتصادية . وينبغي إقامة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس احترام حرية كل بلد في أن يضع لنفسه النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تناسب مطالب شعبه ، وعلى الظروف والسمات الخاصة بكل بلد .

٣١ - وتحدث عن مهام الامم المتحدة ودورها فرأى تعزيزها كثيرا لتمكينها من القيام بدور محوري في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وينبغي في أي إصلاح لانشطتها اقتصاديا واجتماعيا أن ينشط تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الاعلان ، وفي برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا خلال التسعينات ، وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . وللمنظمات الدولية دور رئيسي في تنفيذ الاعلان ، ومن الاهمية أن تواصل حيادها ؛ وفي البلدان النامية قلق من إدخال موضوع سياسي في تقرير البرنامج الانمائي عن التنمية البشرية لعام ١٩٩١ . ومن المفيد استعراض تنفيذ الاعلان واتخاذ إجراء لمتابعته في الدورات اللاحقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي اللجنة الثانية . وقد يسهل تشكيل فريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية في اطار اللجنة من هذه العملية .

(السيد كيم ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)

٣٣ - واختتم كلمته قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقوم من ناحيتها بتطوير مبادلاتها الاقتصادية مع جميع البلدان بالتساوي وعلى أساس نظامها الاقتصادي الاشتراكي الذي وضعته لنفسها ، وستبذل قصارى جهدها للمساعدة في تنفيذ الاعلان .

٣٣ - السيد مطري (باكستان) : قال إن باكستان بدأت برنامجا للاصلاحات الاقتصادية الشاملة بهدف إنعاش النشاط الاقتصادي في اطار متحرر . والمراد بهذه الاصلاحات التي تشمل التحول الى القطاع الخاص وإزالة الضوابط التنظيمية ورفع القيود عن القطاع العام ، التعجيل بالنمو الاقتصادي ، مع الإبقاء على استقرار الاقتصاد الكلي وجعل القوى السوقية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . ومن الحوافز المتبعة لتشجيع التنمية الاقتصادية والصناعة القائمة على الزراعة بوجه خاص إلغاء جميع الضوابط على الاستثمار الصناعي حتى في المجالات التي اعتاد القطاع العام أن يحتكرها ؛ من أجل إيجاد بيئة تساعد الاستثمار الأجنبي الخاص على أن يحل تدريجيا محل الديون الخارجية . كما أزيلت القيود على النقد الأجنبي ونيل الائتمانات المحلية . وجرى تحرير الترتيبات التجارية وإلغاء تراخيص الاستيراد . وأحيلت المصارف المؤممة الى قطاع خاص ، وأزيلت القيود على إنشاء مصارف تجارية خاصة . ودور الحكومة هو أن تخلق أساليب لدعم المبادرات الخلاقة للقطاع الخاص التي تؤدي الى نمو اقتصادي عميم .

٣٤ - ومع أن معظم البلدان النامية قامت باجراءات واسعة لتحرير اقتصاداتها وإصلاحها ، لم تقم البلدان الصناعية بجهود توازيها . فما زالت البيئة الاقتصادية الدولية للبلدان النامية تتدهور ، ومن الاساسي أن تحاول البلدان المتقدمة النمو أن تؤدي ما عليها من التزامات متفق عليها في الإعلان اذا إريد للبلدان النامية أن تجني ثمار هذه الفترة الجديدة من التعاون الاقتصادي والشراكة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة .

٣٥ - ومضى قائلا إن أزمة الخليج زادت من سوء مشاكل خدمة الديون في البلدان النامية ذات الديون الفادحة ، ويلزم وضع استراتيجية في الديون لمجموعة البلدان الحكيمة اقتصاديا - ومنها باكستان - التي نفذت برامج للتكيف الهيكلي ومع ذلك ظلت أعباء ديونها مرتفعة جدا . كما أن التمويل الخارجي للبلدان النامية يقل ، وأصبح التنبؤ به متعذرا ، في حين أن انضمام أوروبا الشرقية الى السوق العالمية خلق

(السيد مطري ، باكستان)

تنافسا على الموارد الشحيحة . وبوسع البلدان المتقدمة النمو ومن واجبها أن تحاول بلوغ الهدف الدولي المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية .

٢٦ - ورأى أنه لا يمكن كفالة أي نظام مفتوح ومعقول للتجارة المتعددة الاطراف إلا اذا كانت حصيلة جولة أوروغواي متوازنة . ومن الاساسي إنهاء الطريق المسدود وبلوغ نتيجة مرضية في المفاوضات قبل انتهاء العام . فللبلدان النامية مصالح قطاعية حيوية يلزم حسابها في المحصلة النهائية ؛ وقال إن التنفيذ التدريجي للترتيب المتعلق بالمنسوجات المتعددة الالياف حاسم لباكستان التي لها مصالح خاصة في قطاع المنسوجات والملابس .

٢٧ - ونظرا للجهود الصادقة التي تبذلها البلدان الافريقية لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي رغم الثمن الاجتماعي والبشري ، فإن وفده يحث المجتمع الدولي على أداء التزاماته التي قطعها على نفسه في الاجتماع الاخير للجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، بهدف مساعدة هذه البلدان في أداء حاجاتها الانمائية .

٢٨ - السيد كودرياڤتسيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن اعتماد الإعلان المتعلق بالتعاون الدولي دليل على ظهور توافق آراء جديد في العالم حول أهمية الاساليب السوقية وحوافزها ، وعلى ضرورة تشجيع المبادرة والابداع لخلق نمو اقتصادي . كما يوجد إدراك لضرورة العمل على خلق تكامل حقيقي في النظام الاقتصادي العالمي ، وعلى التقليل الى أقصى حد من المصروفات غير الانتاجية ، خصوصا في المجال العسكري .

٢٩ - ويجري حاليا إعداد اتفاق اقتصادي جديد بين الجمهوريات السيادية في الاتحاد السوفياتي بناء على مبادئ متعارف عليها عالميا في المشاركة الاختيارية ، والمساواة بين جميع أعضاء الاتحاد ، والكفاءة الاقتصادية ، والفائدة المتبادلة . ويمكن أن يشمل هذا الاتفاق طائفة واسعة من الاهتمامات مثل التجارة ، والرسوم الجمركية ، والنظام النقدي والمصرفي ، والعلاقات الاقتصادية الخارجية ، وتمويل كبرى البرامج

(السيد كودريافتسيف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

التكنولوجية والبشرية والبيئية . وسيكون هذا الاتفاق الاطاري المبدئي أساسا لإبرام ١٥ اتفاقا طويل الاجل وستة اتفاقات قصيرة الاجل بين جمهوريات الاتحاد . ومنذ أن بدأ التحلل السريع في الروابط السياسية والاقتصادية القديمة بين الجمهوريات عقب الانقلاب الفاشل في آب/أغسطس ، توجد بوادر مشجعة على أن المجتمع السوفياتي وجد في داخله القوة اللازمة لبقائه وانتعاشه .

٣٠ - واسترشادا بإيمانه بالدور الرئيسي للأمم المتحدة في الاقتصاد ، سيظل الاتحاد السوفياتي يتعاون تماما مع المنظمات النقدية والتجارية الدولية ، ومع أجهزة تنسيق العالم الصناعي مثل مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبع ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ومما يساعد بلده على التحرك نحو الاقتصاد المفتوح ما جدّ على الاتحاد السوفياتي من توثيق انتسابه الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وزيادة استيفائه لتنفيذ قواعد الغات .

٣١ - ومع أن الاعلان أول تعبير من الأمم المتحدة عن الدعم الدولي للاصلاحات الجارية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، يتعذر نجاح هذه الاصلاحات دون اندماج هذه البلدان تماما في النظام الاقتصادي العالمي . والاتحاد السوفياتي يؤيد تماما ما دعا إليه الإعلان من تقليل المصروفات العسكرية ، وتعتبر الاعلانات التي أصدرها مؤخرا رئيسا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية بشأن اجراء تخفيضات هائلة في الاسلحة والقوات قدوة لباقي العالم .

٣٢ - وأنهى حديثه بقوله إن تحقيق الاهداف المعلنة للإعلان تستوجب دعم أحكامه بإجراءات محددة هي : إزالة الطابع المذهبي والسياسي عن العلاقات الاقتصادية العالمية ؛ وتقديم مساعدة طارئة للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان ؛ وتعبئة الموارد الاساسية اللازمة لتنمية وتعمير الاقتصادات الوطنية ، وخصوصا تلك التي تمر بمرحلة انتقال ؛ وتهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية اللازمة في البلدان التي تنال مساعدة ، وحرية تناقل المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال والموارد البشرية والسلع بين كافة أنحاء النظام الاقتصادي العالمي . ورأى ضرورة استعراض التقدم في تنفيذ الاعلان بانتظام ، وتوقيته مع الاستعراض الدوري لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٣٣ - السيد جيرون (كولومبيا) : تحدث أيضا بالنيابة عن بيرو فقال إن الحكومتين تقومان بإصلاحات اجتماعية واقتصادية تتمشى مع روح الإعلان . إذ تتبع حكومة كولومبيا استراتيجية عامة لفتح اقتصاداتها وتحديث القطاع المنتج ، وخصخصة المؤسسات التجارية الحكومية ونظام الموانئ . واتخذت خطوات حاسمة لفتح التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي . كما تتبع حكومة بيرو برنامجا للاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي نجح الى حد كبير في تصحيح الاختلالات في الاقتصاد . وأمكن التقليل كثيرا من التضخم ، وأزيلت الإعانات ، وانخفضت الرسوم الجمركية الى مستويات معقولة ، وجرى استئناف سداد الديون الدولية . واستدعى هذا الجهد برنامجا صارما في التقشف المالي والتوسع في خصخصة المؤسسات التجارية الحكومية ، وكان الثمن الاجتماعي لذلك مرتفعا .

٣٤ - وجرى تنفيذ جميع هذه التغيرات بهدف نهائي هو تحقيق تنمية مستقرة والعمل على تهيئة جو اقتصاد دولي ملائم ، حسبما جاء في الإعلان . لذلك فإن ما يدعو الى القلق الجسيم استمرار الظروف التي قوضت جهود البلدين وكانت خارجة عن إرادة كل منهما . كما ظلت منتجاتهما - شأن منتجات بلدان نامية أخرى - تواجه عقبات في الوصول الى كبرى الأسواق العالمية . والاستثمارات الوافدة أقل كثيرا مما تحتاجه التنمية المتكاملة والمستمرة لاقتصاديهما ، بينما قللت الديون الفادحة وأعباء خدمة الديون من الموارد اللازمة لمواجهة تزايد سكانهما من الغذاء والسكن والتعليم والصحة . ومع أن البلدين يعيدان تأكيد دعمهما للمبادئ الديمقراطية واحترامهما للحقوق والحريات الانسانية للفرد ، فإن هذه المبادئ هشة في بيئة تهدد بقاء الانسان وكرامته بالخطر .

٣٥ - وختم كلمته قائلا إن الجو السياسي الدولي الجديد فرصة لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب ، وللخروج بحصيلة متوازنة من جولة أوروغواي ، وبالتالي تمهيد الطريق لإنشاء نظام منفتح وموثوق في التجارة المتعددة الاطراف . وينبغي أن يفضي الأونكتاد الثامن الذي سيقام في كولومبيا عام ١٩٨٢ الى نظام جديد من التعاون بعد انتهاء الحرب الباردة . وقال إن وفده يتطلع الى انتعاش الأونكتاد وزيادة قدرته على التحليل ، بتحسين أساليب عمله وتوثيق الصلات بمؤسسات نظام بريتون وودز والفات .

٣٦ - السيد فلوريس (المكسيك) : دعا الى وجوب الارتداد عن الاتجاه الخطير نحو تركيز النمو الاقتصادي والتنمية التكنولوجية في الشمال . ولمنع ما يسمى بالنظام العالمي الجديد من توسيع الهوة القائمة بين التنمية والفقر ، يجب إنعاش المفاوضات

(السيد فلوريس ، المكسيك)

المتعددة الأطراف ، فهي السبيل الوحيد أمام الدول الأعضاء لكي تحترم تماما التزاماتها بالاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي .

٣٧ - ومضى قائلا إن كثيرا من البلدان النامية بدأت في السنوات الأخيرة تنفذ سياسات كبرى في التكيف الاقتصادي بهدف تحقيق الانتعاش والنمو اقتصاديا . ويجب إكمال هذه الجهود بجو اقتصادي دولي يؤدي الى التنمية . ورأى أن التنفيذ الكامل للاعلان يقتضي من البلدان المتقدمة النمو أن تبذل جهودا إضافية لوضع اتفاقات محددة في مجالات تحويلات الموارد ، والديون ، والتجارة والسلع الاساسية ، والتنمية الصناعية والتكنولوجيا ، والفقر المدقع ، والبيئة .

٣٨ - ورأى أن تقوم الامم المتحدة بدور قيادي في تعبئة التعاون الدولي من أجل التنمية . ولإيجاد إطار مناسب لتنفيذ ومتابعة وتحليل الالتزامات الواردة في الاعلان ، يلزم تحسين وزيادة التنسيق سواء داخل منظومة الامم المتحدة أو بين مختلف وكالاتها والدول الاعضاء فيها . والعملية الجارية حاليا لإنعاش وتحديث منظومة الامم المتحدة تساهم في تحقيق الاهداف العامة والخاصة للإعلان .

٣٩ - وختاما ذكر أن المكسيك بدأت عملية قوية من الاصلاحات المحلية بهدف تحديث اقتصاداتها وزيادة قدرتها على التنافس دوليا . وقال إن السياسة الاقتصادية للمكسيك تقوم على أربع استراتيجيات هي : تدويل الاقتصاد وانفتاحه والابتكار التكنولوجي ، وإزالة الضوابط التنظيمية المحلية ، وتشجيع التصدير . ولا يمكن تعزيز هذه الاجراءات إلا بجو دولي مناسب لهذه الجهود .

٤٠ - الانسة سيلي (جامايكا) : قالت إن الالتزامات والسياسات الواردة في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي تقتضي عملا وطنيا ودوليا . وكثير من البلدان النامية ومنها جامايكا تسعى فعلا للتحكم في التضخم ، وتنشيط الاستثمار المحلي والاجنبي ، وتحديث اقتصاداتها ، وزيادة قدرتها على المنافسة دوليا . بيد أن هذه السياسات لا يمكن أن تنجح إلا بتأييد من المجتمع الدولي .

٤١ - وأشارت الى تقرير الامين العام (A/46/505) فقالت إن به معلومات عن الخطوات التي تتخذها حكومة جامايكا لتنفيذ الاعلان . بيد أن التي تعرقل جهود جامايكا هي

(الآنسة سيلي ، جامايكا)

الموارد البشرية والمالية المحدودة ، والحاجة الى الدعم الدولي . ورأت أن خلق جو دولي مساند يستدعي عملا عاجلا في أربعة مجالات رئيسية . أولا ، يجب التقليل كثيرا من تكاليف خدمة الديون . ومع أن عددا من البلدان الدائنة اتخذت خطوات هامة نحو ذلك ، ورغم أن عددا من الاستراتيجيات التي تتناول الديون الخارجية حققت بعض النجاح ، فإن العمل الدولي المستمر لازم على نطاق أكثر تركيزا وعالمية . وينبغي بالذات أن تعيد المؤسسات المالية الدولية نظرها في سياساتها إزاء إعادة تشكيل وإعادة تمويل ما لها من ديون على البلدان التي تعتبر مساهمات صافيات في هذه المؤسسات . والمجال الثاني هو إيصال صادرات البلدان النامية من السلع الاساسية والمواد الخام الى الاسواق العالمية ، فهي كثيرا ما تكون أهم مصادرها من النقد الاجنبي . والمجال الثالث هو أنه إذا كان للبلدان النامية أن تنمو ، ينبغي زيادة معدلات الاستثمار في اقتصاداتها ، بما في ذلك زيادة تدفق المساعدة الفنية . أما المجال الرابع فهو أن من الواجب وضع أولوية عالية لتنمية الموارد البشرية . وقالت إن مما يشجع وفدها الاهتمام الذي تبديه الحكومات ومنظومة الامم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها بهذا الجانب من التنمية . ورأت التوسع في هذه الانشطة ، لأن تنمية الموارد البشرية شرط أساسي لاستمرار النمو الاقتصادي .

٤٢ - السيد كنادو (الفلبين) : قال إن فكرة التكافل حاسمة الاهمية في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، فهي وثيقة الترابط بالتعاون في حد ذاته . فليس الاعلان سوى خلاصة للتطلعات المبينة في كثير من الاعلانات والقرارات السابقة التي اعتمدتها الجمعية العامة ، وهو علامة بارزة في التاريخ الانمائي للمنظمة .

٤٣ - وأبدى التزام الفلبين بتنفيذ أحكام الاعلان ، تشهد بذلك خططها الانمائية المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ الذي تتبع طائفة واسعة من الاهداف الانمائية الوطنية مثل الحد من الفقر ، وإيجاد وظائف أكثر إنتاجية ، وتنشيط المساواة والعدالة الاجتماعية ، وتحقيق نمو اقتصادي مستمر . ويجري تنفيذ كثير من الاجراءات المحددة التي تتابع هذه الاهداف ومنها إزالة مركزية الهياكل الحكومية ، وتنشيط برامج الاصلاح الزراعي وحماية البيئة ، وتحسين خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ومنع الجريمة . وجرت خطوات أيضا لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي ، وتنشيط صناعات الاكواخ والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة اشراك الهيئات الحكومية والقطاع الخاص في مختلف مشاريع الهياكل الاساسية وإدارة التنمية .

(السيد كنادو ، الفلبين)

٤٤ - ونصح البلدان النامية بزيادة الاعتماد على نفسها ، ولكن الاعتماد الذاتي لا يتحقق اذا لم تساعدها البلدان النامية الاخرى والعالم المتقدم النمو على التغلب على الديون الخارجية الضخمة وعبء خدمة الديون الذي يستنزف ايراداتها الهزيلة أصلا من التصدير . ويمكن استخدام الأموال المدخرة بهذا الشكل في استيراد تكنولوجيات جديدة تعجل بالنمو الاقتصادي والتنمية . أما في الوقت الحالي فإن ٨٠ في المائة من كافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الآتية من اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجري داخل مجموعة هذه البلدان . ويجب زيادة تحويل الاستثمارات المباشرة الى العالم النامي ، واقترانها ببرامج لتشجيع الاستثمارات بحوافز جذابة . كما ينبغي وقف السياسات الحمائية التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو ، لزيادة إيصال صادرات البلدان النامية الى الأسواق . وأخيرا لا يستطيع العالم النامي أن يصون غاباته ويحافظ على نقاء مياهه أو يظل بالوعة لملوثات العالم المتقدم النمو ما لم يتلق أموالا إضافية لشراء تكنولوجيا سليمة بيئيا .

٤٥ - وبعد مناقشة اجرائية شارك فيها السيد سرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين) والسيد جمعة (تونس) والسيد ولد شيخ الغوث (موريتانيا) والآنسة جانجوا (باكستان) والسيد ميساري (اليمن) وأمين اللجنة ، أبلغ الرئيس اللجنة بأنه سيعد خلاصة بالمناقشة العامة حول البند ٨٩ من جدول الأعمال ، وسيوزعه على الوفود .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠